**المسلك الأول من مسالك العلة**

**النص الظاهر 3**

مبحث فى أصول الفقه

إعداد / *محمد سعد حسن*

قسم الدعوة وأصول الدين

كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية

شاه علم - ماليزيا

*mohamad.saad@mediu.ws*

**الخلاصة – هذا البحث يبحث فى المسلك الأول من مسالك العلة النص الظاهر**

**الكلمات المفتاحية –الظاهر، مسالك، العله**

* **.المقدمة**

**الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة المسلك الأول من مسالك العلة النص الظاهر**

* **.عنوان المقال**

**اللفظ السابع عشر: "بيد":**

**وممن نبّه على هذا اللفظ من الأصوليين: ابن السبكي والشارح المحلي.**

**قال ابن السبكي في (الحروف): العاشر: "بيد" بمعنى: غير، وبمعنى "من أجل", وعليه: "بيد أني من قريش".**

**يقول الشارح المحقق -رحمه الله تعالى-: وهو اسم ملازم للنصب, والإضافة إلى أنّ وصلته، والمعنى: من أجل. وذكر أبو عبيد وغيره: وعليه حديث: "أنا أفصح من نطق بالضاد؛ بيد أني من قريش", وقيل: "بيد" فيه بمعنى: غير، وأنه تأكيد للمدح بما يشبه الذم. انتهى كلام الإمام المحلي -رحمه الله تعالى.**

**وحديث "أنا أفصح من نطق بالضاد؛ بيد أني من قريش" قال في (اللآلي): معناه صحيح، ولكن لا أصل له كما قال ابن كثير وغيره من الحفاظ، وأورده أصحاب الغريب، ولا يعرف له إسناد، ورواه ابن سعد عن يحيى بن يزيد السعدي مرسلًا بلفظ: "أنا أعربكم، أنا من قريش، ولساني لسان سعد بن بكر", ورواه الطبراني عن أبي سعيد الخدري بلفظ: "أنا أعرب العرب، ولدت في بني سعد، فأنّى يأتيني اللحن" كذا نقله في (مناهل الصفا بتخريج أحاديث الشفا) للجلال السيوطي.**

**ثم قال: والعجب من المحلي؛ حيث ذكره في (شرح جمع الجوامع) من غير بيان حاله، وكذا من شيخ الإسلام زكريا الأنصاري؛ حيث ذكره في (شرح الجزرية), ومثله: "أنا أفصح العرب؛ بيد أني من قريش", أو أراده أصحاب الغرائب، ولا يعلم من أخرجه ولا إسناده. انتهى من (كشف الخفا).**

**وأورده السيوطي أيضًا في (الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة), ناقلًا عن ابن كثير ما تقدم.**

**وممن ذكره من أصحاب الموضوعات أيضًا -وقد تقدم أنه ذكر في (اللآلي)- الفتني في (تذكرته), في باب فضل الرسول  وخصاله، وأيضًا علي القاري في (المصنوع في معرفة الحديث الموضوع).**

**والذي اختاره ابن السبكي والمحلي أنّ لفظ "بيد" بمعنى: "من أجل", واختاره أيضًا ابن هشام في كتابه (مغني اللبيب), والقول الآخر الذي ذكره في الحديث أنها بمعنى غير، عزاه في (المغني) لابن مالك -رحمه الله تعالى.**

**قال البناني -رحمه الله- محشيًا على قول المحلي: وإنه من تأكيد المدح بما يشبه الذم، ووجه ذلك: أنه ليس هناك شيء يمكن استثناؤه من المدح بالفصاحة, إلا كونه من قريش إن كان ذمًّا، ومعلوم أنه ليس من الذم فهو من غاية المدح، فالمعنى: ليس هناك ما يمكن استثناؤه, فهو أبلغ في المدح.**

**ومن أمثلته أيضًا: ((نحن الآخرون السابقون يوم القيامة؛ بيد أنهم أُوتوا الكتاب من قبلنا، ثم هذا يومهم الذي فُرض عليهم فاختلفوا فيه، فهدانا الله، فالناس لنا فيه تبع؛ اليهود غدًا، والنصارى بعد غد)).**

**قال الحافظ -رحمه الله تعالى- أي: ابن حجر: قوله ((بَيْد)) بموحدة، ثم تحتانية ساكنة مثل غَيْر، وزنًا ومعنًى, وبه جزم الخليل والكسائي ورجحه ابن سينا. وروي عن ابن أبي حاتم في (مناقب الشافعي) عن الربيع, عن الشافعي؛ أن معنى بيد: من أجل، وكذا ذكره ابن حبان والبغوي عن المزني عن الشافعي، وقد استبعده القاضي عياض، ولا بعد فيه، بل معناه: أَنْ سبقنا بالفضل، إذ هُدينا بالجمعة مع تأخرنا في الزمان؛ بسبب أنهم ضلوا عنها مع تقدمهم، ويشهد له ما وقع في (فوائد ابن المقري) من طريق أبي صالح عن أبي هريرة > بلفظ: ((نحن الآخرون في الدنيا, ونحن السابقون أول من يدخل الجنة؛ بيد أنهم أُوتوا الكتاب من قبلنا)) وفي (موطأ سعيد بن عفير) عن مالك عن أبي الزناد بلفظ: ((ذلك بأنهم أوتوا الكتاب)).**

**قال الداودي: هي بمعنى على أو مع. يقول الإمام القرطبي: إذا كانت بمعنى غير فنُصب على الاستثناء، وإن كانت بمعنى مع فنُصب على الظرف، وقال الطيبي: هي للاستثناء، وهو من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم، والمعنى: "نحن السابقون للفضل, غير أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا".**

**ووجه التأكيد فيه ما أُدمج فيه من معنى النسخ؛ لأن الناسخ هو السابق في الفضل، وإن كان متأخرًا في الوجود، وبهذا التقرير يظهر موقع قوله: ((نحن الآخرون)) مع كونه أمرًا واضحًا. انتهى كلام ابن حجر العسقلاني من كتابه (فتح الباري).**

**وقد عُلم أن كونها بمعنى من أجل هو قول الشافعي -رحمه الله تعالى- وهو حُجَّة في اللغة على ما تقرر، وظهر تقرير الحديث على هذا المعنى.**

**والتمثيل بهذا الحديث أولى مما ذكره المحلي وابن هشام؛ لكونه مخرّجًا في الصحيحين وغيرهما من دواوين السنة، بخلاف حديث: "بيد أني من قريش"؛ فإن ما ذكره أصحاب الغريب على ما ذكر ابن هشام في (المغني).**

**اللفظ الثامن عشر, والتاسع عشر: "لعل" و"لا جرم":**

**يأتينا بعد ذلك اللفظ الثامن عشر من ألفاظ النص الظاهر وهو "لعل", وهذا اللفظ ذكره الإمام الزركشي حيث قال: لعل على رأي الكوفيين من النحاة، وقالوا: إنها في كلام الله تعالى للتعليل المحض, مجردة عن معنى الترجي لاستحالته عليه، فإنه إنما يكون فيما تُجهل عاقبته.**

**وقال ابن هشام: التعليل أثبته جماعة منهم الأخفش والكسائي، وحملوا عليه قوله تعالى: {ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ} [طه: 44], ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين، أي: اذهبا على رجائكما.**

**ومثاله فيما ذكر الزركشي قوله تعالى: {ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ} [البقرة: 21], فقيل: هو تعليل لقوله {ﮞ}, وقيل لقوله: {ﮡ}, وقيل لهما معًا.**

**ومثاله أيضًا: {ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ} [البقرة: 183], وقوله تعالى: {ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ} قال: فلعل في هذا اختصت للتعليل، والرجاء الذي فيهما متعلق المخاطبين.**

**اللفظ التاسع عشر والأخير: "لا جرم":**

**"لا جرم" نقله القرافي والزركشي عن التبريزي، وذلك إذا جاء بعد الوصف.**

**والإمام القرافي لم يتعقبه، أما الزركشي فظاهر عبارته تضعيف؛ فإنه قال: وزعم صاحب (التنقيح) أن منها "جرم"، وهذه هي عبارة للتضعيف، ومثاله عند التبريزي: {ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ} [النحل: 62].**

**والراجح: ما مال إليه الزركشي -رحمه الله- فإن معناها عند الخليل وسيبويه -رحمهما الله تعالى- حق، وعند الكسائي -رحمه الله تعالى- معناها: لا ضد ولا منع. هكذا حكاه عنهم أبو حيان -رحمه الله تعالى- وتوسع في الكلام عليه, ولم يذكر المعنى الذي ذكره التبريزي -رحمه الله تعالى.**

**تنبيهات:**

**التنبيه الأول: في اشتراط إفادة القرائن التعليل في ألفاظ الظاهر, تكرر القول: وأن تفيد القرائن التعليل، وهو شرط لا بد منه في كل ألفاظ الظاهر السابق ذكرها؛ لتعدد معانيها التي تستعمل فيها في اللغة، فاللام ترد لعشرين معنى، والباء ترد لأربعة عشر، ومِنْ لخمسة عشر معنى، وفي لتسعة معانٍ، والكاف لخمسة، وعلى لتسعة، وعن لاثني عشر معنى، وليس التعليل هو المعنى الغالب في أيٍّ منها, والتي ذكرها الإمام الرازي وأتباعه ومن وافقهم -رحمهم الله تعالى- أو الحروف التي استدركت عليه، الغالب عليها جميعًا معانٍ أخر غير التعليل.**

**إذًا: ليس التعليل هو أكثر معاني هذه الحروف جميعًا دورانًا، وإنما يرجّح السياق المراد بها، ومن ثَمَّ لم يكن ما ذكره الأصوليون أولى بالذكر مما استدركناه، فالتحقيق عندنا: أنها ليست مفيدة للتعليل عند الإطلاق، كما صوبه الإسنوي -رحمه الله تعالى- ولا بغلبة الاستعمال، فليس يتبادر معنى التعليل بمجرد استعمالها لا على سبيل الحقيقة ولا على سبيل الغلبة، بل بالقرائن والسياق، سواء أكانت دلالتها على التعليل بطريق الاشتراك أم بطريق المجاز، وليست القرائن هي المفيدة لذلك؛ بل هي التي ترجح على أي المعاني يحمل هذا اللفظ أو ذلك، مما يحتمل العلية وغيرها؛ بخلاف "كي" الجارة مثلًا، فإنها لا تستعمل في غير التعليل، ولم يذكروا لها معنى غير التعليل، ومن ثم كانت قاطعة في التعليل.**

**ويؤيده قول الشيخ البناني, عند قول ابن السبكي -رحمهما الله تعالى-: ومنه "إن" و"إذ" وما مضى في الحروف، أي من الظاهر: فاحتماله لغير التعليل مرجوح؛ لوجود القرينة عليه، فالمراد: الظهور ولو بالقرينة. انتهى المراد من كلام البناني.**

**أيضًا: يظهر مما تقدم من كلام الأصوليين, ومما استدركه بعضهم على بعض مما يفيد التعليل؛ أن ما ذكروه -رحمهم الله تعالى- لم يقصدوا به سبيل الاستقراء التام، ولا نستبعد استدراك غير ذلك مع مزيد التفتيش.**

**تنبيه ثانٍ: في معنى السببية والتعليلية في استعمال عامة النحاة, لابد أن يعلم أنه ربما استعمل النحاة السببية والتعليلية بمعنى واحد، ويظهر ذلك بمراجعة المواضع التي ذكرناها عنهم آنفًا، ونصَّ عليها الشيخ الصبان في (حاشيته على الأشموني) فقال: التعليلية والسببية شيء واحد، كما قال أبو حيان والسيوطي وغيرهم.**

**وتردد فيه الأشموني؛ فتارة فرّق بينهما، فقال في معاني الباء: الثالث: السببية، نحو: {ﭠ ﭡ ﭢ} [العنكبوت: 40] الرابع: التعليل، نحو: {ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ [النساء: 160] وتارة رادف بينهما، فقال في معاني في: الثاني السببية، نحو: {ﯷ ﯸ ﯹ} [الأنفال: 68] وفي الحديث: ((دخلت امرأة النار في هرة حبستها)) وتسمى التعليلية أيضًا.**

**فتعقبه الصبان بما قدمناه، وأنه ينبغي إسقاط معنى التعليل الذي زاده الأشموني في معنى الباء، كما أسقطه في (المغني) وغيره، ثم ذكر الصبان عن بعضهم أنه فرق بينهما بفارق يرجع -في رأينا- في حقيقته إلى المعقولات، وتقسيم أهلها للعلل، وعلاقة ما في الذهن بما في الخارج, وذلك اصطلاح لأصحاب المعقولات لا يرجع إلى استخدام أهل العربية ولا اصطلاحهم.**

**تنبيه ثالث: وهو في تعقب الزركشي على الأصوليين قبله, في تقسيمهم لمسلك النص.**

**والجواب عنه: قال -رحمه الله تعالى-: اعلم أن التعليل معنى من المعاني، وأصله أن تدل عليه الحروف كبقية المعاني؛ لكن تدل الأسماء والأفعال على الحروف في إفادة المعانى. فمن حروف التعليل: "كي" و"اللام" و"إذن" و"من" و"الباء" و"الفاء"،**

**ومن أسمائه: "أجل" و"جزاء" و"علة" و"سبب" و"مقتضى" ونحو ذلك، ومن أفعاله: "عللت بكذا" و"نظرت كذا بكذا". ثم قد يدل السياق في الدلالة على العلية كما دل على غير العلية، وقد يكون محتملًا فيعين السياق أحد المحتملين.**

**وقد خلط المصنفون الشروط بالعلل، وعمدوا إلى أمثلة يُتلقى التعليل فيها من شيء, فظنوه يتلقى من شيء آخر، وربما التبس عليهم موضوع الحروف؛ لكونها مشتركة, فظنوه للتعليل في محل ليس هو فيه للتعليل؛ كتمثيلهم التعليل بالفاء بقوله تعالى: {ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ} [المائدة: 38] وليس كذلك... انتهى كلام الإمام الزركشي.**

**ولكن يلاحظ أن في كلامه تعميمًا لا يُحمد، بل إن نظرهم بالغ الدقة، وجهة التقسيم التي ذكرها الزركشي -رحمه الله- إلى حروف وأسماء وأفعال إنما هي جهة لغوية، والأصوليون لم يتوجهوا لبحث ذلك، بل بحثهم فيما يفيد العلة ومراتبها تصريحًا أو إيماءً أو استنباطًا, ودرجات كل مرتبة, وعلى هذه الجهة أجروا الكلام، وليت الإمام الزركشي -رحمه الله تعالى- جرى على ما ذكروه، لكنه لم يستطع الفكاك من أصل ما اعترض عليه.**

**وقوله -رحمه الله تعالى-: "وعمدوا إلى أمثلة يتلقى التعليل فيها من شيء، فظنوه يتلقى من شيء آخر" وقع هو نفسه فيه بذكره "أنْ" المفتوحة المخففة، والمفيد للتعليل اللام المقدرة على مذهب الكوفيين، أو المفعول له المقدر على مذهب البصريين، ثم ما كان مشتركًا من الحروف مما يحتمل التعليل وغيره جعلوه من الظاهر، ولم يغفلوا عن كونه مشتركًا يحتمل معاني.**

**وذكروا أمثلة مما يرجّحون فيها أن يكون للتعليل، ويحتمل غيره احتمالًا مرجوحًا, ومثل ذلك مما هو محل نظر واجتهاد واختلاف أفهام، فلا يعترض بعبارة قاسية كقوله: "وربما التبس عليهم".**

**والذي ينبغي أن يُبحث: هل هو مفيد للتعليل أم لا؟ وتصحيح مثالهم إن أخطئوا في تمثيله بذكر مثال صحيح، ولا يقف أمام ذلك كثيرًا، فهبهم أخطئوا فظنوا حرفًا للتعليل في محل ليس هو فيه للتعليل، فكان ماذا؟ وكان يُقال: ليس من شأن الرجال الوقوف عند النساء؟**

**أي: إذا صح الكلام وأخطأ في مثاله, فالفاء التي ذكرها الزركشي -رحمه الله- هل تفيد التعليل أم لا؟ وهذا هو البحث, أم كون المثال المذكور: {ﭡ ﭢ} صحيحًا أم لا؟ فليس مقصودًا بالبحث أصالة.**

**فتصحيح المثال أمر مطلوب؛ حتى لا يعلق في الذهن الخطأ, ومن ثم يعتني الأئمة بتصحيح المثال، والتنبيه على ما قد يقع من خطأ دون مبالغة في الإنكار, ودون مبالغة في الحَطّ من أقدار الرجال.**

**المراجع والمصادر:**

1. **(إتحاف ذوي البصائر شرح روضة الناظر)**

**عبد الكريم النملة، الرياض، دار العاصمة، 1996م**

1. **(التلويح على التوضيح)**

**سعد الدين التفتازاني، ضبط وتخريج: زكريا عميرات، بيروت، دار الكتب العلمية، 1996م**

1. **(الإحكام في أصول الأحكام)**

**سيف الدين الآمدي، بيروت، دار الكتب العلمية، 1990م**

1. **(الإِبهاج في شرح المنهاج للبيضاوي)**

**السبكي علي بن عبد الكافي، تحقيق: شعبان محمد، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، 2000م**

1. **(أصول السَّرخسي)**

**السَّرخسي محمد بن أحمد بن أبي سهل، عالم الكتب، 1986م**

1. **(البرهان في أصول الفقه)**

**عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، تحقيق: عبد العظيم الديب، دار الوفاء، 1989م**

1. **(سلّم الوصول في شرح نهاية السّول) مطبوع مع (نهاية السّول)**

**محمد بخيت المطيعي، عالم الكتب، 1994م.**

1. **(شرح اللّمع)**

**أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروزآبادي الشيرازي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1998م**

1. **(قواطع الأدلة في الأصول)**

**منصور بن السمعاني، بيروت، دار الكتب العلمية، 1997م**

1. **(كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام للبزدوي)**

**عبد العزيز البخاري، بيروت، دار الكتب العلمية، 1997م**

1. **(نفائس الوصول في شرح المحصول)**

**أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي، مكتبة نزار مصطفى الباز، 1997م**

1. **(شرح الكوكب المنير)**

**محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن النجار، مكتبة العبيكان، 1997م**

1. **(إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علم الأصول)**

**محمد بن علي الشوكاني، دار الكتب العلمية، 1999م**

1. **(أصول الفقه الإسلامي)**

**زكيّ الدين شعبان، مؤسسة علي الصباح للنشر، 1988م**

1. **(الوجيز في أصول الفقه)**

**عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 1994م**

1. **(الموافقات في أصول الشريعة)**

**إبراهيم بن موسى الشاطبي، بيروت، دار الكتب العلمية، 1993م**